

سي.. يدخل مرحلة الحسم

«الميثاق»:

أمام سياسة الإقصاء

أخبار الحوار

أبو حليقة: سنستمر بتعليق مشاركتنا في الحوار إذا لم يعاد المتهمون إلى السجن



ماجد عبد الحميد

وقال أبو حليقة في تصريح للمؤتمريين: إن ما قام به النائب العام من خلال إطلاقه لمعتقلين متهمين بتنفيذ جريمة جامع دار الرئاسة التي استهدفت رئيس الجمهورية السابق وكبار قيادات الدولة يعد هدرا للدماء اليمنيين وخرقا واضحا لمبدأ العدالة الإنسانية.

مشيرا في ذات الصدد إلى أن ممثلي المؤتمر وأحزاب التحالف في حال عدم الاستجابة لمطالبهم المتمثلة بإعادة المتهمين إلى السجن لمحاكمتهم محاكمة عادلة جراء جرميتهم النكراء فإنهم سيواصلون تعليق مشاركتهم في جلسات مؤتمر الحوار.

المقدشي يصف غياب باسندوة عن مؤتمر الحوار بالمتعمد



وصف الأخ علي المقدشي عضو مؤتمر الحوار الوطني غياب باسندوة عن تداشين مؤتمر الحوار الوطني بأنه متعمد..

وقال المقدشي: إن هذا مؤشر عن وجود خلافات بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ونخشى أن تضر هذه الخلافات بمصلحة الوطن.

من جهة أخرى دعا المقدشي المتحاورين إلى أن يخلعوا ثوب الحزبية وأن يجعلوا مصلحة الوطن فوق كل مصلحة..

واعتبر المقدشي الوقفات الاحتجاجية تعبيراً عن الرأي مثلها مثل الاعتصامات والمسيرات، ويندد المتحاورون من خلالها بالإنفلات الأمني وما تتعرض له أبراج الكهرباء وأنابيب النفط..

وتشن عضو مؤتمر الحوار الوطني في تصريح صحفي هجوماً لادعاً على الحكومة وحملها مسؤولية ما يحدث من قتل واختطاف وتقطعات وانفلات..

متهما إياها بعدم تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية.

وموصف وزارة الداخلية بأنها معاقبة وتسييس كل القضايا.. مرجعاً ذلك إلى ضغوط ممارسها جهات على الوزير قحطان تسببت في فشله الرابع..

طرد القيادي الإصلاحي العواضي من جلسة الحوار



طرد أعضاء فريق القضية الجنوبية وممثلي الحراك الجنوبي في مؤتمر الحوار الوطني الشيخ علي عبدربه العواضي ممثل حزب التجمع اليمني للإصلاح (تنظيم الإخوان المسلمين في اليمن) في الفريق من قاعة اجتماع الجلسة العامة الثانية لمؤتمر الحوار، وذلك على خلفية رفضه تسليم قتلة الشابين حسن جفر امان و خالد الخطيب.

وقال مصدر في فريق القضية الجنوبية ان أعضاء الفريق وممثلي الحراك رفضوا حضور ممثل حزب الإصلاح العواضي، وطالبوا بتجميد عضويته في مؤتمر الحوار حتى يسلم الجناة في مقتل الشابين امان والخطيب.

وكان الشهيد خالد محمد أحمد الخطيب (أحد أبناء عدن) قتل في الساعة العاشرة من مساء الأربعاء الموافق ١٥ مايو ٢٠١٢م في شارع الخسبين بصنعاء، أثناء محاولته مع زميلين له تجاوز مكتب عرس تابع لعضو الهيئة العليا في حزب الإصلاح الشيخ علي عبدربه العواضي.

وأصيب الخطيب بطلقتين ناريتين أحدهما بالفم والأخرى بالصدر وتوفي مباشرة متأثراً بإصابته، حيث أخطر موكب القيادي الإخواني سيارتهم بوابل من الرصاص أردتهما قتلى في الحال، قبل ان يدوسوا على جثة أحدهما وينطلقوا في اللحاق بموكب العرس غير أنهين بما حصل.

ضد عدد كبير من كوادر الدولة المشهود لها بالكفاءة والنزاهة.. هل لدى مؤتمر الحوار صلاحيات إزاء ذلك أم أن هناك التباساً وسوء فهم لمهام الحوار الوطني؟

- نحن ضد سياسة الإقصاء.. اليوم الوطن يتسع للجميع.. سياسة الإقصاء والإبعاد نحن عانينا منها كثيراً بعد عام ٩٤م، ولهذا نحن ننبه على عدم استخدام هذه السياسة، لأن نتائجها عكسية، وبالمقام الأول هذه مهمة الحكومة بشكل أساسي ونحن بشكل عام نقف ضد أي سياسة عنف أو إقصاء أو تهيش معين في حق أي طرف.

□ لماذا لا يضغط مؤتمر الحوار على الحكومة لإيقاف قرارات الإقصاء التي تمارس بصورة بشعة وحزبية مقيتة على الأقل خلال فترة الحوار الوطني؟

- من الإشكاليات التي يقف أمامها مؤتمر الحوار هو قضية سياسة الإقصاء والتهيش والتسريح القسري لكثير من العناصر التي حدثت ما بعد عام ٩٤م، ونحن لا نتمنى أن تتكرر هذه السياسة الآن خاصة بعد أن اختلفت موازين القوى، وأنا شخصياً ضد سياسة الإقصاء وأناشد مؤتمر الحوار أن يكون من مخرجاته رفض عمليات الإقصاء التي تتم في حق أي طرف سياسي معين.

□ كلمة أخيرة؟

- أشكركم وأتمنى أن يوفق مؤتمر الحوار في الوصول إلى حرمة من المخرجات الدستورية التي نستطيع من خلالها أن نؤسس لدولة مدنية حديثة تخرجنا مما نحن فيه.

الدولة المدنية بدأت

تتشكل ملامحها

الشعب اختار

الحوار منهجاً ولا

رجعة عن ذلك



مؤتمر الحوار يضغط

على الحكومة للقيام

بواجبها

قطعنا شوطاً مهماً

في الحوار بنجاح

على الحكومة خلق بيئة هادئة لإنجاح الحوار

يمكن لمؤتمر الحوار أن يقوم به حيال هذا الأمر؟

- مؤتمر الحوار ليس سلطة تشريعية أو تنفيذية أو قضائية أو أمنية حتى يتخذ إجراءات ملموسة ومباشرة.. هذه وظيفة الدولة بالمقام الأول ومؤتمر الحوار ليس دولة.. هو ملتقى سياسي واسع يضم مختلف النخب السياسية والاجتماعية ولكن يستطيع المؤتمر أن يضغط ويلزم الحكومة من خلال استدعاءات للوزراء المختصين والزامهم باتخاذ عدد من التدابير والإجراءات التي تحد من هذه الظواهر السلبية.. ومن الطبيعي إذا ضعفت الدولة في أي مكان فإنها تظهر كل الإشكالات الأكثر تخلفاً عن

الدولة من عصابات ونهب إلى آخره، ولهذا نحن نشدد على أن تقوم الدولة والحكومة بتحقيق الأمن والاستقرار في بلادنا، لأن هذه الإشكاليات التي تحدث لا تساعد على خلق بيئة هادئة ومستقرة لسير أعمال مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

قضية الإقصاء

□ دعت بعض الأحزاب والشخصيات الاجتماعية مؤتمر الحوار إلى وضع حد لعمليات الإقصاء التي تمارس في حق كوادر الدولة بل ان بعضهم طالبكم بالعمل على إلغاء كافة القرارات التعسفية التي مورست

من أزمته الراهنة.. هل أنتم بهذا القدر من التفاؤل؟

- كان اليمن أمام خيارين إما أن يلتقي الفرقاء السياسيين وغيرهم على مائدة حوار ويتحاوروا ويناقشوا قضايا الوطن ويحققوا العدل والمساواة الوطنية، أو الدخول في حرب واحتراب يؤدي إلى تمزق اليمن، ولهذا عندما تلتقي النخب السياسية بمختلفها ويناقشون القضايا بشفاافية مطلقة وبدون أي حذر فإنهم وبكل تأكيد سيصلون إلى نتائج طيبة جداً تعمل على وضعنا في بداية طريق بناء دولة مدنية حديثة.. وعلى كل حال نحن متفائلون جداً بنجاح الحوار.

حكومة ضعيفة!!

□ يشهد الوطن تدميراً ممنهجاً للبنية التحتية والخدمات الأساسية للمواطن وبعيداً عن الوقفات الاحتجاجية.. ما الذي

ود المجتمع

مكونات مؤتمر الحوار تعمل بانسجام تام

مؤشرات الجلسة العامة الأولى مطمئنة جداً

الأجهزة الأمنية لأن ما يحدث من تدمير وانتهاك للقوانين يحدث على مرأى ومسمع من الأجهزة الأمنية، وهي لا تحرك ساكناً، وبالتالي على هذه الأجهزة أن تتحمل مسؤوليتها إزاء ما يحدث وقد كنت في محافظة المهرة مع فريق من أعضاء مؤتمر الحوار، وسمعت كثيراً عن تهريب للمخدرات والسلاح، والأجهزة الأمنية لم تقم بواجبها بل يقال إنها متورطة فيما يحدث.. أنا لم أر ذلك ولكن الناس يتحدثون عن ذلك كثيراً ليس في المهرة فقط بل في عدن وأبين مثلاً انطفاء الكهرباء أصبح عند المواطن شك عندما يسمع أن الكهرباء قطعت بفعل فاعل وأخرى نتيجة خلل فني وبصراحة موضوع الكهرباء أصبح يؤرق كل الناس في الشمال والجنوب وخاصة المناطق الحارة، لذا نقول إن على الأجهزة الأمنية أن تتحمل مسؤوليتها وعلى رئيس الجمهورية أن يتحمل مسؤوليته في الشد على الحكومة للقيام بمهامها الموكلة لها.

قرارات جمهورية

□ دعا بعض الشخصيات الاجتماعية والأحزاب أعضاء مؤتمر الحوار إلى وضع حد لعمليات الإقصاء التي تمارس في حق كوادر الدولة في مختلف الوزارات والمؤسسات بل إن بعضهم طالب مؤتمر الحوار العمل على إلغاء كافة القرارات التعسفية وغير القانونية.. هل لأعضاء مؤتمر الحوار الوطني صلاحيات تحوّلهم بذلك؟ أم أن هناك سوء فهم في مهام الحوار الوطني؟

- نعم هناك التباس وكما قلت سلفاً لسنا محل الدولة ولكن طالما دخلنا الحوار والتقينا يجب أن نقف ضد مثل هذه الإجراءات التي تنفر وتعرقل الحوار، ونعمل على بث التقارب ومد جسور الصلة والتواصل بين الناس.. بمعنى مد جسور الثقة بين الأطراف المتحورة لكن يجب ألا ينتظر منا أن نحل محل الدولة.. رئيس الجمهورية هو من يصدر قرارات التعيين.

□ لماذا لا يعث مؤتمر الحوار برسالة إلى رئيس الجمهورية تطالبونه فيها إلزام الحكومة بإيقاف أي قرارات تعسفية على الأقل خلال فترة الحوار؟

- مما شوهه في المرحلة الماضية لاحظنا أن رئيس الجمهورية أصدر قراراً ثم الغاه في نفس الوقت بمعنى أن الإصلاح المسيطر على مفاصل السلطة.. مدير مكتب رئاسة الجمهورية.. والخ، يقومون بحجز أي قرارات هم لا يريدونها والتصعيد بقرارات تخدم توجههم والأخ رئيس الجمهورية إلى أن يتأكد من القرارات التي يوقعها ومدى سلامتها أو إخلالها بالتوازن الموجود داخل المجتمع، وبالتالي أن يوازن بين القوى السياسية ولا تكون القرارات لصالح طرف على آخر.

الانفلات الأمني يزعزع ثقة المواطنين بالحوار

ريما حسين أحمد لـ «الميثاق»:

في ظل حكومة عاطلة ومعطلة لا يمكن لمؤتمر الحوار أن يفعل شيئاً



أوضحت

ريما حسين أحمد عضو فريق القضايا الخاصة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل أن تقرير أعمال المرحلة الأولى لفريق القضايا الخاصة أقر بشكل عام الهيئات المستقلة وأحكاماً عامة للهيئات التي أقر

استقلاليتها كما أوصى التقرير باستحداث هيئات منها البنك المركزي بحيث يصبح هيئة مستقلة لا يخضع لسلطة الحكومة.

وأضافت: وهناك وزارات سيتم استبدالها بهيئات وهي وزارة الخدمة المدنية بالإضافة إلى وزارة الإعلام.. التي أوصى التقرير أن يتم إنشاء مجلس أعلى للإعلام وبشكل عام سيكون في شكل الدولة تغير في تكوين الحكومة.

وأبدت عضو فريق القضايا الخاصة استياءها من تدخل الأمانة العامة للحوار في سير الخطط وعمليات التنفيذ وفرض بعض المسارات.

داعية إلى عدم الإفراط في التفاؤل من مخرجات الحوار الوطني.. وقالت ريماً: نحن متفائلون ولكن مؤتمر الحوار ليس عصا موسى ويحتاج إلى عمل وإرادة سياسية ومجتمع دولي داعم ووعي من الشعب.

وعن دور مؤتمر الحوار إزاء الانتهاكات والأعمال التخريبية التي تستهدف البنية التحتية للدولة والخدمات الأساسية للمواطن قالت ريماً: للأسف في ظل وجود حكومة عاطلة ومعطلة لا يمكن لمؤتمر الحوار أن يفعل شيئاً حيال الأعمال التخريبية التي يعاني منها الشعب اليمني في أرجاء الوطن أمله أن يوفق أعضاء الحوار في الخروج بنصوص دستورية صارمة يعمل الجميع كمرآة على تنفيذها.